المقومات الجغرافية العامة للتكامل بين مصر والسودان*

محمد جمال سيد أحمد الجبالى**

مقدمـــة :

قد تتقارب الأمم فى كل مكان ، وليس فيها ما بين مصر والسودان من قوة الروابط ومتانة العلاقات خلال العصور التاريخية المختلفة . والتكامل بين شعبى مصر والسودان عميق الجذور قائم منذ الأزل ، فهو استطراد طبيعى لتفاعل الحياة بين شعبى وادى النيل الذى اتخذ صورا عديدة ، على مر التاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، صنعت حضارة وادى النيل . وقد تركزت مقومات التكامل بين الدولتين على أسس جغرافية عديدة ، بعضها طبيعى والآخر بشرى .

وأبرزها تلك التى تعرف بتداخل الكثير من المظاهر الطبيعية فى الشمال والجنوب

---

* هذه الدراسة تمثل الفصل الأول من رسالة حصل بها الباحث على درجة الماجستير بتقدير امتياز من معهد البحوث والدراسات العربية ، عنوانها : إمكانات التكامل فى الحبوب الغذائية بين مصر والسودان : دراسة تطبيقية فى الجغرافيا الاقتصادية ، - ١٩٩٤ .

** باحث للدكتوراه .

(مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد ٢٦ ، ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٦ . - ص ص١٣٣ - ١٧٧) .

من حيث حالة السطح والمناخ والنبات ، وهى حالة تدرج طبيعى وليست انتقالا فجائيا ، كسلاسل جبال البحر الأحمر النارية إلى الشرق من مصر والسودان ، ثم وادى النيل بين الصحراوين الشرقية والغربية بسهله الفيضى ، وتشابه نظم الحرارة والمطر فى مصر العليا والسودان الشمالى .

وهذه العوامل الطبيعية لم تشكل أية عقبات فى طريق الهجرات والموجات البشرية فى انتقالها ، كذلك فى وجود الجنادل جنوب مصر وشمال السودان التى لم تعرقل وظيفة النهر فى الربط بين شعبى الدولتين ولم تمنع الاتصال . وثمة مظاهر بشرية تدعو إلى الارتباط بين هاتين الدولتين ، كتلك التى تتعلق بالسلالات البشرية المنتشرة على جانبى الحدود فى مصر والسودان وتداخل هذه الجماعات البشرية واختلاطها واندماجها لعدم وجود الحواجز ، وأثر هذا العامل واضح بين العرب (الساميين) والنوبيين (الحاميين) سواء فى الحياة الثقافة والجنسية واللغة ، فضلا عن قاسم من التاريخ المشترك على مر العصور[1] .

والظاهرة الواضحة هى اتجاه السودان نحو شماله ، حيث التحضر الملحوظ فى مصر وموقعها المنفتح على البحر المتوسط ، ومن ثم أصبحت مصر عاملا لربط الاتصال الثقافى والتجارى وتصديره إلى أقاليم المعمور من وادى النيل . وهذا التفاعل ناجم عن ظاهرة فيزيوجرافية واضحة بين مصر والسودان متمثلة فى نهر النيل ووادية ، وهى التى واكبتها حضارة زراعية راقية منذ العصر الحجرى الحديث .

وحين اتجه السودان نحو الشمال فإن مصر أيضا اتجهت نحو الجنوب ، وهو أمر فرضته الظروف الطبيعية حيث الماء الواصل من النهر ومصدره الجنوب ، وتربة شمال الوادى التى تدين بخصوبتها إلى الجنوب أيضا . كما يبرز فضل الجنوب على الشمال وتشابك المصالح بين شطرى الوادى حياة تلك الجماعات البدوية المتمثلة فى سكان الواحات المصرية ، فهؤلاء السكان يعتمدون فى حياتهم اعتمادا كليا على مياه الآبار التى تغذيها مياه باطنية تسربت فى طبقات قادمة من الجنوب ولا شك أنها

عماد الحياة البدوية المستقرة لسكان تلك الواحات[٢] .

ويشترك السودان فى حدوده الشمالية مع مصر ، ويمتد خط الحدود بينهما مع درجة العرض الثانية والعشرين طبقا لاتفاقية يناير ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان ، وأصبح الحد السياسى بين مصر والسودان خطا مستقيما تبع خطا فلكيا ، ويقطع استمرارا طبيعا وبشريا بين الشمال والجنوب ويفصل هذا الخط بين أراضى القبيلة الواحدة بآبارها ومراعيها وخير مثال على ذلك فصل عبابدة السودان عن كتلتهم الرئيسية فى مصر ، وبين بشارية مصر عن كتلتهم الرئيسية فى السودان[٣] ، لذلك فإن هذا الحد الفلكى لا يتوافر فيه أساس واحد من الأسس الجغرافية للحدود الصحيحة[٤] .

وعلى ضوء ما سبق يمكن الإشارة إلى أهم المقومات الطبيعية والبشرية للتكامل .

أولا : الامتداد المساحى

كثيرا ما تحظى المساحات الكبيرة المتصلة بإمكانات رحبة طالما صاحب ذلك تنوع مناخى ينعكس أثره على أوجه النشاط الاقتصادى من أجل الاستفادة المثلى من هذا المورد ، خاصة فى حالة قيام تعاون مثمر بين تلك الدول المشتركة فى إطار مساحى متصل. فمساحة مصر تشكل حوالى ١,٠١٩,٦٠٠ مليون كم٢ تمثل حوالى ٣ ٪ من مساحة قارة إفريقيا[٥] فى حين أن السودان البالغ مساحته ٢,٥٠٦,٠٠٠ مليون كم٢ توازى نحو ٧,٥ ٪ تقريبا من مساحة إفريقيا[٦] .

ومعنى ذلك أن الدولتين تزيد مساحتهما قليلا على ٣,٥ مليون كم٢ بواقع ١٠,٥ ٪ من مساحة إفريقيا.البالغة ٣٠,٣ مليون كم ، لتساهم الدولتان معا بحوالى٣ ٪ من مساحة اليابس فى العالم[٧] ، ولعل امتداد السودان بين دائرتى عرض ٣,٤٠ شمالا عند نيمولى وخط عرض ٢٢ شمالا – نهاية حدود مصر الجنوبية–وامتداد مصربين دائرتى ٢٢° شمالا ، ٣١,١٥° شمالاعند البحر المتوسط[٨] ، ما يشير إلى

امتداد الدولتين نحو ثمان وعشرين درجة عرض إلى جانب ماتكونه مساحة الدولتين من موقع هام فى الركن الشمالى الشرقى من إفريقيا .

وقد أصبحت كل دولة تتأثر بكل ما يجرى فى الدولة الأخرى ، فهذا هو الموقع الجغرافى الفريد المتميز بالنسبة لمصر والذى أكسبها أهمية خاصة وثقلا دوليا ، وهذا هو السودان الذى يؤكد أهميته بالنسبة لمصر كعمق استراتيجى بفضل موقعه الهام والاتصال بدول وسط وشرق وغرب إفريقيا ، ويفرض عامل الامتداد المساحى ضرورة التعاون إذ يعيش عليه ما يقرب من نصف سكان العالم العربى ، ويعكس هذا الامتداد المساحى مجموعة من الحقائق يمكن إيضاحها على النحو التالى :

١- يبرز الامتداد المساحى بمصر والسودان الكثير من مظاهر السطح التى تكاد تجرى بنظام واحد ، حيث المرتفعات الشرقية والغربية يجرى بينهما نهر النيل فى نظام رتيب مكونا ظاهرة فزيوغرافية واحدة من جنوب السودان حتى البحر المتوسط[٩] لذلك تمثل الدولتان منطقة هامة فى شمال شرق إفريقيا ، ويتأثر كل منهما بما يجرى فى الآخر .

٢- على مدى هذا الامتداد المساحى فإن حالة المناخ والنبات هى حالة تدرج طبيعى لا يشعر فيه الإنسان بانتقال مفاجئ[١٠] ، بل يكاد المناخ والنبات يتشابهان من الخرطوم حتى القاهرة[١١] .

٣- يظهر الامتداد المساحى المصرى السودانى واقعا طبيعيا للتوجه الجغرافى لمصر نحو السودان ، وللسودان نحو مصر ، وهذا يعنى أن أسباب العمق الطبيعية والحضارية يبرزها الامتداد المساحى المتصل الذى لا يعرف الانقطاع[١٢] .

٤- أتاح الامتداد المساحى الكبير للسودان ، الذى يشكل قدر مساحة مصر مرتين ونصف المرة ، فرصة لوفرة الأراضى الزراعية ، وكميات كبيرة من المياه من مختلف المصادر سواء أكانت أنهارا أو أمطارا أو مياها جوفية ، خاصة وأن أراضى

هذا الامتداد المساحى لم تستغل بالكيفية المناسبة ، ولا تزال بكرا ، ولم تجهد فى إنتاج المحاصيل ، فضلا عن وفرة المعادن .

٥- رغم اتساع مساحة السودان إلا أن جبهته البحرية على طول سواحل البحر الأحمر قليلة ، لا تتعدى ٨٠٠ كم فى شماله الشرقى(١٣) ، ولا تساعد طبيعة الساحل على قيام الموانى الطبيعية ، إلى جانب الموقع المتطرف لهذا الميناء - بورسودان - البعيد عن المناطق التى تساهم فى اقتصاديات السودان بشكل فعال . وقد يدفع ذلك السودان وبشكل ملح إلى ضرورة التعاون مع الدول الواقعة إلى شماله وخاصة جارته مصر .

ثانيا : نهر النيل :

يجسد نهر النيل أعظم عناصر الوحدة الطبيعية بين مصر والسودان ، فقد ارتبط سكان الدولتين بوادى هذا النهر ، خاصة وأن هناك حقيقة هامة تؤكد أن أحواض الأنهار مهدتها الطبيعة لتكون وحدات جغرافية خاصة ، فهى الأجزاء التى ارتبطت بها حياة السكان عن طريق مياه النهر ، وهو ارتباط مباشر بالزراعة وغيرها(١٤) .

كما سادت الهجرات على طول وادى هذا النهر ، واختلط السكان وامتزجت الدماء ، كما أن أرض مصر والسودان تدين بوجودها وخصوبتها لهذا النهر ، بل قد تتوقف الحياة فى إقليم مثل مصر المعروف بحرارته وجفافه على مياه هذا النهر . وأكثر من ذلك فى توقف المستقبل الاقتصادى من حيث التوسع الزراعى الأفقى وقيام المشروعات الزراعية التى تعتمد فى جملتها على مياه هذا النهر ، فضلا عن دور النهر فى توحيد وتشابك مصالح سكانه على مدى عصور التاريخ(١٥) .

وبصفة عامة تكون الحاجة ماسة لماء هذا النهر كلما اتجهنا شمالا ، حيث تقل الأمطار ويصبح النهر مصدرا رئيسيا للمياه ، وكما كان السودان هو المستقبل لمياه النيل من هضبتى الحبشة والبحيرات وهو مكان تجمع المياه وشريان التوصيل

– المرسل – الرئيسى إلى مصر فإن ذلك يعنى أن النيل بالنسبة لمصر هو السودان[١٦] .

وبالتالى أصبح النيل أساس الروابط والمصالح المشتركة ، والمستقبل الواحد ليؤكد وحدة جغرافية لا تدعم أى تقسيم بشرى مفتعل مثل الحدود السياسية ، فقد وجدت مصر مورد مياهها الرئيسى فى السودان ، ووجد السودان فى مصر منفذا له ومبعث حضارته ولغته ودينه ، والأصل الواحد لمعظم سكانه[١٧] .

ونهر النيل الذى يجرى فى السودان عند دائرة العرض ٣,٤٠ شمالا عند نيمولى حتى دائرة عرض ٢٢° شمالا حيث يدخل أراضى مصر والتى يصب عندها فى البحر المتوسط عند دائرة عرض ٣١,١٥ شمالا بعد مسافة ١٥٣٢ كم قطعها فى مصر[١٨] لم يقتصر دوره على توفير المياه بشكل مباشر لسكان واديه فى مصر إذ يذهب « عمار » إلى أن حياة سكان مصر فى الواحات المصرية والتى تعتمد على ما يقوم به السكان من حفر آبار يغذيها الماء الباطنى الموجود فى بعض طبقات النصف الجنوبى من الصحراء إنما يعزى مصدره الأساسى للأمطار المتساقطة جنوبا فى السودان ، ثم تغوص فى طبقات الخرسان النوبى وتنحدر إلى الشمال تبعا لانحدار السطح العام[١٩] .

بينما يرى آخرون أن خزان المياه الجوفية فى وادى النيل ودلتاه إنما يمتلئ من مياه نهر النيل ذاته ، ومن مياه الترع ، وعلى ذلك لا يمكن اعتبار خزان المياه الجوفية فى الدلتا موردا مستقلا للمياه[٢٠] وعلى أية حال لم يصبح سكان وادى النيل فى مصر وحدهم الذين يعتمدون على مياه من خارج أراضى مصر ، بل إن الحياة البدوية المستقرة فى مصر مصدر مياهها الجوفية تلك الأراضى الواقعة جنوب مصر .

ومن منطلق وضع المياه كمصلحة عليا ، فإن ذلك يحتم علينا بذل الجهود للحفاظ عليها ، وحسن استغلالها على اعتبار أن منطقة جنوب السودان تعد أضعف الحلقات فى سلسلة الأمن الإقليمى لمصر والسودان ، يليها فى ذلك أثيوبيا . وهناك خوف من قوى معادية تستغل خلافا أو انشقاقا فى السودان ، فتتعرض مياه النيل

شكل (١)
مشروعات الرى الكبرى على نهر النيل
فى مصر والسودان
المصدر : محمد عبد الغنى سعودى ، التكامل الطبيعى ، فى كتاب التكامل المصرى السودانى ، القاهرة ، بدون تاريخ

للخطر .

ويمكن قبول هذا التصور على أساس تحليلى للتاريخ المعاصر ذلك بالنسبة للأحداث التى جرت فى البلدين ، حيث تؤدى بعض تدخلات القوى الخارجية فى إفريقيا حول منابع النيل لإحداث مزيد من الشكوك والقلق لدى مصر والسودان ، حيث تعتمد مصر على المياه لاستمرار حياتها ، والسودان موضع إغراء لأية قوى خارجية لما يتوفر فيه من موارد وإمكانات .

وقد تكون دوافع الصراع على نهر النيل – فى فرض أسلوب المحاكاة – على مسرح الأحداث السياسية يتوازى فى مضمونه مع اتجاهات الصراع على البحر الأحمر ، الذى تتصارع القوى العظمى عليه بالتواجد فى مواقع استراتيجية مؤثرة ، كنتيجة مصاحبة لمرور جزء كبير من التجارة العالمية والبترول من مضيق باب المندب .

ومن خلال هذا المنطلق فإن مثل هذه القضايا الأمنية الكبرى خاصة إذا تعلقت بمياه النيل ، تدفع مصر دائما للجوء إلى كافة الوسائل لحماية أمنها فى مواجهة أى أخطار ، ويفسر ذلك رغبة مصر الدائمة فى إقامة وضع مميز فى علاقتها بالسودان ، لمواجهة أية تصرفات طارئة من أنظمة غير صديقة[٢١] .

وثمة ناحية أخرى تتعلق بمياه النيل ، فقد أشارت دراسة لمنظمة الفاو إلى نتيجة تؤكد أن الموارد المائية لن تشكل مشكلة فى مصر والسودان حتى عام ٢٠٠٠ ، بينما تشير آراء أخرى إلى احتمال وجود أزمة فى المياه فى غضون العقد القادم وإن كانت لا تأخذ وجه الاستعجال[٢٢] .

وقد أوضحت هيئة المعونة الأمريكية عام ١٩٧٦ ، ضرورة البدء فى تنفيذ مشروعات أعالى النيل وذلك تجنبا لتعثر مشروعات التوسع الزراعى فى مصر والسودان التى قد تتهدد بتوقفها[٢٣] . والثابت أن مياه النيل لا تستغل فى الوقت الحالى بدرجة كافية ، فلا تزال مياه النيل الأبيض تفيض على جانبيه فى منطقة السدود النباتية .

شكل (٢)

المجموعات البشرية فى مصر والسودان

المصدر : محمد عبد الغنى سعودى ، التكامل الطبيعى ، فى كتاب التكامل المصرى السودانى ، القاهرة ، بدون تاريخ

وعلى هذا الأساس يمكن تقدير أهمية نهر النيل بالنسبة لمصر والسودان على فرض عدم وجود شكل للتعاون بين الدولتين فتصبح الصورة كالتالى :

١- الأراضى المنزرعة على الأمطار في السودان معظمها زراعة تقليدية والقليل منها حديث والتى تبلغ ١٣ مليون فدان متوسط الفترة ١٩٨٤/٨٠ تشكل أربعة أمثال الأراضى المروية البالغة ٣.٩٤ مليون فدان[٢٤] . ومع ذلك فإن إنتاج الأراضى المطرية لا يتجاوز ٦٦٪ من جملة إنتاج الأراضى المروية[٢٥] ، ويفرض ذلك على السودان تنظيما وتعاونا فى مجال استخدام مياه النيل لضمان استقرار الإنتاج الذى يمكن أن يرتفع أو يستقر بفضل مورد المياه الثابت المتمثل فى النيل .

٢- أن تقدير أية مساحة يمكن إضافتها إلى الأراضى الزراعية الحالية فى مصر أو السودان أمر مقبول طالما تقدمت وسائل استصلاح الأراضى والأبحاث العلمية والأجهزة المسحية ، إلا أن ذلك لا يمكن قبوله دون تدبير الاحتياجات المائية اللازمة لمجابهة هذا التوسع وعليه يصعب العمل الفردى لكل دولة على حدة دون تعاون ثنائى يكفل الاستفادة القصوى من مياه هذا النهر .

٣- علينا أن نتساءل ماذا يمكن أن يحدث لو زاد الطلب على المياه فى مصر والسودان فى المستقبل القريب تبعا لنمو السكان وزيادة احتياجاتهم المباشرة وغير المباشرة من المياه ، بالطبع يكون ذلك مدعاة لإعادة النظر فى تخصيص حصص مياه الدولتين . فى حين أنه لو حدث العكس ، بمعنى عدم وجود طلب على المياه فى المستقبل لشئون الرى ، فإن هذا يعكس صورا مختلفة من الركود الاقتصادى . بل لو نضب نهر النيل من المنطقة الواقعة شمال الخرطوم حتى مصبه عند البحر المتوسط موسما واحدا لهلكت مصر كلها وهلك معها السودان الشمالى .

٤- على الرغم من اتساع مساحة الأراضى المطرية فى السودان ، إلا أن نهر النيل قد فرض أهميته كعمود فقرى وعصب للاقتصاد السودانى ، فهذه هى مجموعة

من المديريات استمدت أسماءها من خلال ارتباطها بالنيل وروافده مثل بحر الغزال ، النيل الأزرق ، النيل الأبيض ، أعالى النيل ، جونقلى حديثا .

كما يرتبط بمائية هذا النهر أهم المشروعات الاقتصادية ، مثل مشروع الجزيرة وامتداده فى المناقل بين النيلين الأزرق والأبيض – أهم النطاقات الاقتصادية – كذلك فى إقامة مشروعات لتخزين المياه مثل خزان سنار ، جبل الأولياء ، وخشم القربة والروصيرص وقناة جونجلى التى توقفت حاليا وما لها من أهمية كبرى فى شئون الرى لمصر والسودان[٢٦] .

٥– يعد نهر النيل أهم العوامل التى ساعدت على انتشار حركة التوطن فى السودان ، فامتداد هذا النهر كان طريقا هاما تتبعته الهجرات البشرية فى تنقلها ، ولم تكن الجنادل القائمة فى جنوب مصر وشمال السودان عائقا يمنع الحركة والاتصال[٢٧] ، حتى الهجرات البشرية التى اتبعت الطرق الصحراوية على أساس من السهولة لم تكن أقل خطرا من النيل نفسه ، إذ كانت هذه الطرق تتبع النهر من جنوب أسوان حتى كرسكو وبعدها تخترق العطمور تفاديا لكثرة الالتفاف مع النيل ولتفادى إقليم النوبة الزراعى كثير السكان[٢٨] .

٦– إذا كان تفاعل المصريين مع النيل مازال عميق الأثر على أوضاعهم السياسية داخليا وخارجيا ، وهو العنصر الرئيسى فى حياة مصر ، وبالتالى فإن السيطرة على النهر – لا تزال– سيطرة على أخطر عناصر البيئة المصرية ، حتى أصبح الدفاع عن الوجود المصرى أو العدوان عليه مضمونا مائيا يستهدف التحكم فى مياه النهر فى منابعه العليا أو الدنيا ، والسودان هو الآخر يرتبط ارتباطا متزايدا بمشروعات النيل ، لما له من تأثير كبير على اقتصادياته ووزنه السياسى[٢٩] .

ثالثا : قضية السكان*

تشير قضية السكان فى مصر والسودان إلى تناقض كبير ، وذلك من حيث العلاقة بين السكان والأرض كمورد طبيعى يفى بحاجة السكان من غذاء الحبوب وغيرها من الزروع ، ومن ثم فإن مصر والسودان نموذجان مختلفان وذلك على النحو الآتى:

(١) النموذج المصرى

يقطن سكان مصر فى مساحة قدرها ٣٥ ألف كم^{٢} تقريبا والمعروفة بالمعمور المصرى ، وهى مساحة تشكل ٣,٥ ٪ من مساحة مصر البالغة ١,٠٠٢ مليون كم^{٢}[٣٠] يعيش عليها ما يقرب من ٩٩ ٪ من جملة سكان مصر ، البالغ عددهم ٤٨,٢ مليون نسمة تبعا لبيانات تعداد سنة ١٩٨٦ ، وهم بذلك يتركون معظم مساحة مصر الباقية ومقدارها ٩٦,٥ ٪ أغلبها صحارى . وهذا التركيز الشديد فى وادى النيل ودلتاه أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية والبالغة فى المتوسط ١١٧٠ نسمة/كم^{٢} سنة ١٩٨٦ ، فى حين أن الكثافة العامة على مستوى القطر المصرى لا تتعدى ٤٨ نسمة / كم^{٢} .

أضف إلى ذلك أن ٤٢,٤ ٪ من جملة سكان الحضر يعيشون فى مدينتى القاهرة والإسكندرية ، إذ تبلغ نسبة سكان الحضر فى القاهرة ١٢,٦ ٪ من سكان مصر ، فى حين يبلغ عدد سكان النطاق العمرانى للقاهرة الكبرى ١٨,٢ ٪ من جملة سكان مصر سنة ١٩٨٦[٣١] .

وهذا النمو المتزايد والكثافة السكانية المتميزة بالتركز الشديد يعكس علاقة سلبية بين الفرد المصرى من ناحية ونصيبه من الأراضى الزراعية من ناحية أخرى ، فعدد

---

* اعتمد الباحث على نتائج التعدادات الرسمية للدولتين وآخرها عام ١٩٨٦ .

السكان البالغ ٤,٢٣٠ مليون نسمة سنة ١٨٢١ كان يعيش على حوالى ٣,٠٥٣ مليون فدان ، حيث بلغ نصيب الفرد من الأراضى الزراعية ٠,٧٣ فدان ، ومثلها من المساحة المحاصيل . فى حين أن عدد السكان البالغ ٤٨,٢ مليون نسمة سنة ١٩٨٦ يعيش على مساحة من الأراضى الزراعية مقدراها ٥,٧٦٧ مليون فدان ، حيث بلغ نصيب الفرد من الأراضى الزراعية ٠,١٢ فدان فى حين لم يزد نصيب الفرد من المساحة المحصولية عن ٠,٢٣ فدان ، بالرغم من ارتفاع مساحة المحاصيل من ٣,٠٥٣ مليون فدان سنة ١٨٢١ إلى حوالى ١١,٠٣٥ مليون فدان سنة ١٩٨٦[٣٢] .

وتشير العلاقة بين النمو السكانى وتوزيع كثافة السكان من ناحية وقلة الأراضى الزراعية من ناحية أخرى إلى أن مصر تعانى مشكلات جمة فى الزراعة وأبسط مظاهرها تدبير المياه اللازمة لتكثيف الزراعة للوفاء بحاجة السكان ، وقد ترك ذلك أثره على ضعف خصوبة التربة المصرية من ارتفاع نسبة الأملاح وارتفاع نسبة المياه الجوفية كنتيجة مصاحبة للإسراف فى استخدام مياه الرى . وقد يفرض ذلك توسعا أفقيا فى الزراعة ومزيدا من الاهتمام بالتوسع الرأسى – الصرف الجيد – فى نفس الوقت .

وبصفة عامة فإن الأنفجار السكانى فى مصر قد فرض ضرورة التوسع فى استصلاح أراض بعيدة عن حيز الوادى ، خاصة بعد أن توفر لمصر حصة المياه من السد العالى والبالغة ٧,٥ مليار م^{٣} ، لذلك عمدت خطة الدولة ٦٠/١٩٦٥ على استصلاح ١,٥ مليون فدان من بينها ٨٠٠ ألف فدان تم تحويلها من الرى الحوضى إلىٰ الرى الدائم ، فضلا عن التوسع فى زراعة القصب والأرز بعد توفير المياه ، ومع ذلك لم تتجاوز المساحة التى تم استزراعها من الأراضى المستصلحة بالفعل حوالى ٦٠٠ ألف فدان حتى عام ١٩٧٢ منها ٣٤٥ ألف فدان لم تصل إلى الحدية الإنتاجية[٣٣] .

وفى إطار الدراسة التى قام بها معهد بحوث المياه بوزارة الزراعة ، ضمن دراسات

تصنيف التربة ، من أجل تحديد العلاقة المستقبلية بين نمو السكان فى مصر ومدى توفير محاصيل الغذاء ، قدرت أقصى مساحات يمكن استصلاحها حتى عام ٢٠٠٠ بحوالى ٢,٨ مليون فدان من بين ٨ مليون فدان جملة ما يمكن زراعته ، وعلى الرغم من ذلك فإن بها مساحات كبيرة تعانى من ضعف إنتاجها ، كما لاتجود فيها زراعة محاصيل القمح والذرة والأرز فى حين أنها تجود بمحاصيل البطيخ والبطاطس والعنب والموالح وبنجر السكر[٣٤] .

وإذا ما أخذ فى الاعتبار ضرورة إعادة النظر فى طرق الرى وتصميم شبكات أخرى كما فى النوبارية ، فإن ذلك يقتضى تدبير اعتمادات مالية كبيرة إلى جانب أن هذه التوسعات فى غير صالح الحبوب من الناحية التجارية لسنوات عديدة ، مما دعا البعض إلى أن يجد مفتاح الخلاص لمشاكل مصر الاقتصادية يكمن فى التصنيع . وهذا الرأى يغفل حاضر الزراعة ، إذ إن اعتماد مصر على استيراد القمح من الخارج والذى يتزايد ، أصبح من الحقائق التى يجب أن تواجه بحلول جدية .

ولا يجب الاعتماد على الآمال التى تتردد عن الاكتفاء الذاتى من خلال أن تزايد إنتاج القمح فى مصر بنسبة ٣٠٪ وحوالى ٢٠٪ للذرة مع توفير الأرز الذى يكفى الاستهلاك المحلى يمكن أن يؤدى إلى الوصول بعجز محاصيل الحبوب إلى ٩مليون طن بحلول عام ٢٠٠٠ على أساس بلوغ السكان ٧٠ مليون نسمة مع الحفاظ على أنماط الاستهلاك[٣٥] .

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن تزايد السكان فى مصر لم يقابله استصلاح مساحات مناسبة من الأراضى الزراعية ، فقد تناقصت مساحةالأراضى الزراعية الجيدة التى كان يستقطع منها سنويا ٢٤ ألف فدان تستخدم فى أغراض غير زراعية ، حتى تناقصت مساحة الأراضى المنتجة من ٦,١ مليون فدان متوسط حقبة الستينات إلى حوالى ٥,٨ مليون فدان متوسط حقبة السبعينات[٣٦] .

وإذا كان نصيب الفرد من الأراضى الزراعية فى مصر لم يتجاوز ١٣, فدان سنة ١٩٨٣ ، فإن الحفاظ على هذا المستوى يتطلب إضافة ٢٥٠ ألف فدان سنويا من الأراضى الزراعية لثبات مستوى الفرد عند هذا الحد . وتقدر تكلفة استصلاح هذه المساحة بما قيمته ٥٠٠ مليون جنيه بأسعار عام ١٩٨٠ ، على اعتبار أن تكلفة الفدان حوالى ٢٠٠٠ جنيه ، وبالتالى قدر ما يناسب تزايد سكان مصر حتى عام ٢٠٠٠ من الأراضى الزراعية المستصلحة بحوالى ٥ مليون فدان ، على أن يتم استصلاحها قبل حلول عام ١٩٩٥ كى تكون جاهزة للإنتاج قبل عام ٢٠٠٠ . وهو أمر قد تكون معالجته صعبة فى ضوء العلاقة بين السكان ومورد الأراضى الزراعية ، إذ تقدر الاستثمارات اللازمة لاستصلاح ٢,٦ مليون فدان بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٤ بما قيمته ١٣,٥ مليار جنيه[٣٧] .

نخلص من ذلك إلى أن الأثر المباشر فى قضية نمو وتوزيع السكان فى مصر هو قصور الموارد الطبيعية عن الوفاء بحاجة السكان من غذاء الحبوب ، الذى ينعكس أثره على تزايد الاستيراد عاما تلو الآخر ، وما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار فى هذا الصدد أن مصر أصبحت من أكثر الدول استيرادا لغلة استراتيجية كالقمح ، من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا وفرنسا والأرجنتين ، وفى حالة تزايد الطلب على هذه الغلة من قبل بعض الدول الأكثر سكانا مثل إندونسيا والصين وبنجلاديش ، فمعنى ذلك أن الدول المصدرة للحبوب قد تعانى من تدبير وتوفير كل متطلبات هذه الدول من فوائضها مما قد يؤدى إلى ارتفاع الأسعار لتزايد الطلب وقلة العرض . وبالتالى تتحدد معالم مشكلة السكان فى مصر وإنتاج الحبوب على النحو الآتى :

(أ) بدأت التربة المصرية تتدهور خصوبتها من جراء التكثيف الزراعى والمغالاة فى استخدام مياه الرى وهو أمر قد يزيد من تكلفة الإنتاج الزراعى .

(ب) الملكية الزراعية المفتتة والحيازات الصغيرة واستقطاع نسبة كبيرة من هذه الأراضى للمنافع الزراعية مما يحول دون استخدام أساليب علمية تزيد الإنتاج

لصغر وحدة الإنتاج والتى لا تتفق والتكاليف الاقتصادية .

(جـ) ضخامة أعداد المشتغلين بالزراعة والذى يؤدى فى النهاية إلى انخفاض إنتاجية الفرد فى ضوء المساحات الزراعية الصغيرة .

(د) قلة رءوس الأموال المتاحة محليا والاعتماد على القروض ودعم استيراد غذاء الحبوب فى الوقت الذى ترتفع فيه مستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة وطاقة وأجور العمالة وعدم تحقيق انطلاقة فى مجال تحرير توريد المحاصيل .

(هـ) تزايد مستمر فى نمو السكان يؤدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الأراضى الزراعية من ٢,٢ فدان فى الوقت الحالى إلى ١,٧ فدان فى نهاية القرن الحالى ، وعلى الرغم من زيادة الأراضى الزراعية وارتفاع الكفاءة الإنتاجية فإن سد عجز استهلاك القمح يصل إلى ضعف احتياجاتنا الحالية فى نهاية هذا القرن ، خاصة وأن الدولة تولى اهتماما كبيرا لقطاع الصناعة باعتباره رائدا لحركة التنمية الشاملة[٣٨].

(٢) النموذج السودانى :

ساعدت الظروف الطبيعية على أن يكون السودان واحدا من أغنى دول القارة الإفريقية والعربية سواء فى الزراعة أو الثروة الحيوانية ، وذلك لما يمتلكه من مساحة كبيرة يصاحبها وفرة ملحوظة فى الموارد الطبيعية من أراض زراعية ومياه . ويقدر البعض المساحات القابلة للزراعة فى السودان بحوالى مائتى مليون فدان إلى جانب وفرة مائية تحققت من جراء اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٥٩ تقدر بحوالى ٤,٥ مليار م^{٣} يمكن أن تساهم فى رى مساحة كبيرة[٣٩] .

بينما تقدرها بعض الجهات البحثية أيضا بحوالى ٢٠٠ مليون فدان من الأراضى القابلة للزراعة مستأثرة بحوالى ٤٦,٥ ٪ مساحة الأراضى القابلة للزراعة فى الوطن

العربى والبالغة ١٣٠ مليون هكتار أو حوالى ١٠ ٪ من مساحة الوطن العربى البالغة ١٤ مليون كم٢[٤٠] .

فى حين يقدر البعض إمكانات الأراضى الصالحة للاستغلال فى السودان بنحو مائتى مليون فدان ، فإذا أخرجنا منها الأراضى التى تصلح للرعى أكثر مما تصلح للزراعة ومساحتها ٨٠ مليون فدان ، فإن الباقى وقدره ١٢٠ مليون فدان هو مساحة الأراضى الصالحة للإنتاج الزراعى[٤١] .

وتجدر الإشارة إلى أن أهم المزايا التى يتمتع بها السودان والتى تجعله قادرا على التحرك السريع والتنمية الموجهة لقطاع الزراعة ، هو أن تلك الأراضى غير المستغلة تملكها الدولة ، وتسمح للأفراد والجماعات باستغلالها فقط . كما أنها تستطيع التحكم فيها . ورغم الإمكانات الواسعة التى يمكن أن تزيد من الإنتاج الزراعى بصفة عامة ، فإن ثمة مشكلات عديدة تحول دون الاستفادة الكاملة من هذه الإمكانية منها أن مساحات واسعة من الأراضى الزراعية تقتصر على تجمعات سكانية صغيرة وابتعاد الكثير من هذه الأراضى عن متناول المياه التى تحدد بشكل رئيسى مناطق تركز السكان .

وأبرز المعوقات التى تحول دون الاستفادة الكاملة بمورد الأرض الزراعية فى السودان هو الأمر الذى يتعلق بتوزيع كثافة السكان فى قطر شاسع المساحة والذى يقدر سكانه بحوالى ٢٢,١٧٨ مليون نسمة سنة ١٩٨٦[٤٢] . قدر له إمكانية الاستفادة من الأراضى المخصصة للزراعة والرعى بحوالى ١٩٠,٨٣ مليون فدان ، لا يزرع منها سوى ١٨,٧ مليون فدان لا تشكل إلا زهاء ٩,٤ ٪ من إجمالى المساحة الصالحة للزراعة ، تزرع زراعة واحدة[٤٣] ، وقدر متوسط الكثافة السكانية العامة ١٨ نسمة/ كم٢ ، كما تبلغ فى المتوسط ١٠٠ نسمة / كم٢ فى أرض الجزيرة[٤٤] .

والمشكلات التى تعترض استغلال إمكانات السودان الواسعة هى التى أدت إلى

تصنيفه ضمن الدول التى يكون ترتيبها فى القائمة ٢٥ من حيث الدول الأقل نموا فى العالم تبعا لتصنيفات الأمم المتحدة[٤٥] .

وبالعرض السابق يمكن الوقوف على عدة حقائق توضح عقبات استغلال مورد الأرض فى ضوء علاقته بسكان السودان على النحو الآتى :

(أ) تخلف وسائل البنية الأساسية فى السودان وعلى رأسها النقل الذى يعتبر أهم مشاكل السودان الاقتصادية والاجتماعية التى حرمت مناطق كثيرة من المساهمة بشكل فعال فى الإنتاج .

(ب) قلة السكان وضعف الاقتصاد ، ونقص رأس المال ، وفقر السودان فى الأعداد الكافية من الفلاحين كما وكيفا ، وعدم استقرار العمالة ، من المشكلات الرئيسية التى تواجه مشروعات التنمية فى هذا القطر .

(جـ) التخلف فى ممارسة حرفة الزراعة ، وبطء التقدم التكنولوجى الذى ينعكس أثره على انخفاض الإنتاجية الفدانية فى الأراضى المروية ، إذا ما قورنت بمصر ، فضلا عن عدم استقرار الإنتاج المطرى .

(د) صاحب قلة السكان قصور فى استغلال ثروات الدولة الطبيعية ، وضيق نطاق السوق ، وانخفاض مستوى الدخل ، وضعف الادخار وانعدام الحافز لزيادة الإنتاج .

رابعا : الخلفية التاريخية :

توضح الكثير من المصادر التاريخية عمق الصلات بين شعبى مصر والسودان ، وذلك منذ فترات الهجرات الأولى فيما قبل التاريخ ، حيث الدور الذى لعبته الصحارى الواقعة شرقى النيل وغربه فى ربط أجزاء المنطقتين ، وهذه الصحارى لم تقف حائلا أمام تلك التحركات البشرية ، إذ كان مناخها أقل جفافا وقسوة ، وأغزر

مطرا ، وأوفر نباتا ، كما أنها لم تفقد وظيفتها فى الاتصال بعد انتشار الجفاف ، إذ كانت الأودية الجافة التى تقطع الصحراء الشرقية دروبا ومسالك اتخذتها القوافل طرقا سهلة توفر لهم الحصول على الماء الباطنى[٤٦] .

كما كانت الواحات فى الصحراء الغربية بمثابة محطات للقوافل تكمل ما ينقصها من زاد ومياه ، وما درب الأربعين الشهير إلا مثل من أمثلة الطرق الصحراوية التى تتبع الواحات ، كما يشير تكوين سكان السودان إلى مدى ترابط واتصال الشمال بالجنوب، فالاثر الحامى فى سكان السودان هو الأثر الذى يرتبط ارتباطا وثيقا بسكان مصر والنوبة، إذ ساهمت الموجات الحامية مساهمة أساسية فى التكوين الجنسى لسكان السودان على اختلاف ما يسكنون من أقاليم[٤٧] .

وفيما يلى عرض للعلاقات التاريخية خلال العصور المختلفة .

(١) العلاقات المتأخرة فى العهد الفرعونى

توضح علاقات هذا العصر تطلع مصر إلى السودان ، والسودان إلى مصر ، وهذا ليس وليد المصادفة وإنما هو قدر ومصير مشترك ، فهى صلات تاريخية تضرب فى أعماق الزمان ، منذ أن كانت الطرق بين البلدين تعج بالتجارة والهجرة بين الشمال والجنوب مما أدى إلى اندماج السكان . كما لعب الدين واللغة دورهما الكبير فى وحدة الثقافة والفكر والعقيدة ، وكان النيل أقوى الوشائج وأمتن الأواصر .

ويحدثنا التاريخ أن تبادل المنفعة بين الدولتين كان أمرا طبيعيا ، حيث رواج أسواق التجارة منذ عهد الدولة المصرية القديمة منذ عام ٢٨٠٠ ق . م . ولا أدل على ذلك من أ ن كلمة (أسوان) تعنى باللغة المصرية القديمة (السوق) . ومنذ فجر التاريخ والحضارة المصرية توغلت فى السودان ، فقد ظهر فى بلاد النوبة حضارة مشابهة ومعاصرة لحضارة البدارى فى صعيد مصر ، حيث الطابع الغالب فى الديانة ، وفن البناء ، وطرق دفن الموتى ، والاعتقاد فى حياة أخرى بعد الموت . فقرب بلاد

النوبة من صعيد مصر حيث حضارة البدارى جعل تأثير الأخيرة فى الأولى كبيرا وسريعا للغاية[٤٨] .

وأغلب الظن أن قدماء المصريين عرفوا وادى النيل من البحر المتوسط شمالا حتى موقع مدينة الخرطوم الحالية التى ينتهى إليها النيل الأزرق حيث عرفوا عنه بعض الشىء[٤٩] ، وقد أدت مصر فى العصور المتأخرة دور الوسيط لتصريف منتجات الجنوب ، كما أن الجنوب استمد ثقافته من حضارة الشمال ، بل إن دين وعناصر سكان السودان قد أتاه من الشمال ، كما أرسل ملوك مصر أصحاب الحرف والصناع إلى كرما ، فأقاموا الصناعات ، كما أصبحت الثقافة خليطا من الثقافة المصرية والنوبية . ويؤكد البعض أن تاريخ النوبة فى الواقع ما هو إلا تاريخ اتصالها أو انعزالها عن مصر[٥٠] .

ومن الثابت أيضا اشتراك أهالى السودان فى حفلات طيبة لتقديم هدايا الجنوب ، بل إن الكثير منهم تمصر نتيجة التزاوج من المصريين أثناء قيام الدولة الحديثة عام ١٣٥٢ ق.م ، ومن بداية هذا التاريخ فإن السودان حتى مروى الحديثة أصبح جزءا لا يتجزأ من مصر . كانت مدينة نباتا أهم مدينة بعد أسوان ، كما تعرف هذه الفترة أعظم امتداد للتأثير المصرى فى السودان حيث كانت واكن « افن » جنوب وادى حلفا قاعدة لها أهميتها فى تموين مصر بهدايا الجنوب وتجميعها فى هذه المنطقة قبل إرسالها إلى مصر ، كما أدت نفس الدور نظرا لموقعها الجغرافى كقاعدة لتموين الجنوب بمحاصيل مصر[٥١] .

وقد كانت الديانة المصرية هى السائدة فى بلاد النوبة ، حيث عبد فى نباتا الإله أمون رع ، وكان سكان النوبة رجالا ونساء يذهبون للعمل فى مصر ، وقد قاموا بدفن موتاهم تبعا للطقوس المصرية ، كما ارتبط كهنة نباتا بكهنة طيبة ، واعتبروا أنفسهم فرعا لهم . وأكثر من ذلك أن النوبة السفلى بين أسوان وحلفا حكمت مرة بالمصريين ومرة بالكوشيين ، وفى كل أحوال الحكم كانت النوبة السفلى مصرية

الثقافة ، وكان ملوك كوش يفخرون بأنهم ورثة حضارة مصر[٥٢] .

وثمة ملاحظة جديرة بالتسجيل تتعلق بتسليم الكتاب والمؤرخين البريطانيين بأثر النيل ووادية فى قيام صلات بين الدولتين منذ الأزل ، ولا أدل على ذلك من أن الأعمال التى قام بها المصريون القدماء لتأمين السودان البدوى ذى القدرات المحدودة لم تكن لونا من ألوان السطو أو أعمال القرصنة ، إذ عمل الملك سنفرو فى عام ٢٩٠٠ ق. م على زواج أحد أحفاده بأميرة من نساء النوبة[٥٣] وبالتالى جاءت علاقة الدولتين متخذة الود والقربى كأساس ، لا علاقة قائمة على أساس الاستعمار.

وقد أشار المؤرخ البريطانى بدج « Budge » إلى أن عهد الدولة القديمة تميز باستقرار العلاقة بين مصر والسودان ، حتى غدت أقاليم السودان من مكملات الدولة المصرية ، بل إن رفاهية السودان وسلامته كانت تعتمد على رعاية مصر لشئون السودان ، ويستدل على ذلك من خلال فترات الاضطراب التى شهدتها مصر فى أواخر عهد الدولة القديمة والتى أفضت إلى إهمال شئون السودان بشكل مؤقت ، وقد ترك ذلك آثارا كبيرة على السودان نفسه[٥٤] .

ولا شك أن تغلغل الحضارة الفرعونية القديمة فى السودان وقلب إفريقيا ترك آثارا كبيرة على هذه المناطق ، على الرغم من اختلاف مراحل التقدم الحضارى البشرى بين الشمال والجنوب فإن سيادة الهجرات على طول الوادى ، واختلاط الأجناس ، وامتزاج الدماء ، جعل الحضارة المصرية أشد ارتباطا بالسودان قبل بدء التاريخ[٥٥] .

(٢) العلاقات التاريخية فى العصر المسيحى :

يجمع المؤرخون على أن مصر كانت طريقا هاما ومؤثرا فى دخول الديانة المسيحية إلى بلاد النوبة . فقد بدأت ممالك النوبة المسيحية فى التكوين فى منطقة الحدود وبحلول عام ٣٨٥ م تحولت أرض النوبة والجهات الشمالية من وادى النيل من الوثنية القديمة إلى الدين المسيحى فى النصف الأخير من القرن السادس الميلادى، ومعنى

ذلك أن مصر كانت المنفذ الرئيسى لدخول المسيحية إلى بلاد النوبة التى تسربت منها إلى أجزاء السودان المختلفة[٥٦].

وإذا كانت النوبة قد اعتنقت الوثنية التى بلغتها عن طريق مصر ، فإن الدين المسيحى الذى بلغها عن طريق مصر جعلها مسرحا للوفود والبعثات التبشيرية ، حتى دخلت المسيحية عن طريق النوبة السفلى إلى بلاد النوبة العليا « مملكة علوة » ثم دخولها إلى سائر جهات السودان ، حتى أصبحت المسيحية الديانة الرسمية لبلاد النوبة فى القرن السادس الميلادى وارتبطت بالكنيسة المصرية[٥٧] .

وفى العصر المسيحى شواهد عديدة تدل على عمق الصلات بين مصر والسودان، فحين اضطهد الرومان المسيحيين فى مصر ذهب بعضهم إلى النوبة حتى تكونت ممالك نوباديا « نوباتيا » بين الشلال الأول والثالث ، وسماها العرب مريس ، ثم ماكوريا التى تلى نوباتيا جنوبا حتى التقاء العطبرة بالنيل والتى سماها العرب مقره وعاصمتها دنقلة ، وعلوة وعاصمتها سوبا بالقرب من الخرطوم . وهذه الممالك المسيحية فى السودان قضى عليها المسلمون من الشمال فى أوائل القرن الرابع عشر وفى الجنوب فى أواخر القرن الخامس عشر[٥٨] .

وبصفة عامة بعد أن انقضى عهد الاضطهاد للأقباط بعد اعتناق الرومان الديانة المسيحية بصفة رسمية[٥٩] ، ونجح جوليان (٥٤٣م) فى جعل ملك النوبة يعتنق المسيحية على مذهب الكنيسة المصرية ، ولم يعرف حد فاصل بين مصر ومافى جنوبها . وقد استمرت المسيحية ثمانية قرون ، وامتدت فى منطقة واسعة حتى سنار ، وقد لوحظ أن التأثيرات القادمة من الشمال تتوغل نحو الجنوب ، كما أن زحف المسيحية نحو الجنوب قد تم ببطء منذ القرن الثانى الميلادى[٦٠] .

والواقع أن دخول المسيحية إلى السودان قد ورد فى معظم الدراسات كإشارات حين تتعرض للحديث عن مصر وهى ضئيلة ، إلا أن الثابت أن مدينة مصر القديمة

استطاعت أن تشق طريقها إلى السودان ، بشكل يشير إلى أن القسم الشمالى من السودان كان امتدادا للدولة المصرية منذ عهد الفراعنة وحتى اعتناق الديانة المسيحية .

(٣) العلاقات خلال فترة الفتح الإسلامى العربى :

جاء انتشار العروبة بعد ظهور الإسلام ، وإذ كان موطن العروبة الأصلى فى بلاد العرب حتى بلغت الشام والعراق ثم مصر ، إلى جانب انتشارها فى منطقة الشرق الأوسط ، وسائر شمال إفريقيا فقد انتهى بها المطاف فى أرض السودان عن طريق جارتها مصر . وقد اتصل السودان بالعرب من ثلاثة أبواب طبيعية ، أول هذه الأبواب ساحل السودان المطل على البحر الأحمر الذى نفذت عبره هجرات عربية بعد ظهور الإسلام[٦١] .

أما نهر النيل فهو ثانى هذه الأبواب التى هيأت للسودان سبيل الاتصال بمصر ، حيث تدفقت الهجرات من مصر إلى السودان وخلال توغلها فى قلب السودان لم تلمس فارقا يذكرها أنها دخلت أرضا غريبة عنها ، أو تختلف عن بلاد مصر . وهذه القبائل ساهمت فى تكوين المزاج الاجتماعى والطابع الجسمانى للسودانيين بسبب التزاوج ، كما زودتهم بتيار دافق من الثقافة العربية ومدنيتها .

أما الباب الثالث فهو الأطراف الغربية من بلاد السودان المطلة على الدروب والمسالك المؤدية إلى شمال إفريقيا . ومعنى ذلك أنه حين دخل العرب والإسلام إلى مصر تقدموا نحو السودان ، حاملين دينهم ولغتهم حتى اندمجوا فى سكان السودان بعد أن مكثوا مدة كبيرة فى مصر . وما من شك فى أن الإسلام قد دخل السودان عن طريق إثيوبيا والبحر الأحمر أولا ثم عن طريق مصر ثانيا ، وكان لفتح العرب لمصر عام ٦٤١ م آثار عظيمة على النوبة[٦٢] .

فقد قطعت النوبة صلتها بالرومان وبقيت صلتها بالعناصر المسيحية فى مصر حتى أصبحت الكنيسة المصرية مسئولة عن تعين الهيئة الكهنوتية للنوبيين ، حتى زحف

العرب على بلاد النوبة بعد فتح مصر[٦٣] .

والواقع أن دخول الإسلام إلى بلاد النوبة مر بمراحل عديدة ، كان آخرها أن التقى جيش عقبة بن نافع بجيش النوبة فى معركة ضارية أبدى فيها النوبيون مهارة فائقة فى الرماية مما حال دون فتح عقبة بن نافع لبلاد النوبة ، ثم جاءت محاولة ثانية لفتح النوبة فى عهد عثمان بن عفان ، الذى قاد واليه على مصر عبد الله بن أبى السرح حملة على بلاد النوبة عام ٣١ هجرية (٦٥٢م) وعقد مع النوبيين معاهدة واستمرت علاقات طيبة مع ممالك النوبة والدولة الإسلامية فى مصر بالرغم من حدوث ما يثير التوتر والاحتكاك من وقت لآخر[٦٤] .

وقد ورد ذكر النوبة ولأول مرة فى وثيقة عربية فى المعاهدة التى عقدت بين عمرو ابن العاص وقيرس (المقوقس) ، حيث كانت النوبة فى نظر العرب معبرا للتجارة بين الشمال – مصر – وبين الجنوب الذى بدأ العرب يتوغلون فيه سلميا للتجارة . ومنذ عام ٦٥٢ م أخذ الإسلام يتسرب إلى السودان ، وظل الحال بين المسلمين فى مصر والمسيحيين فى النوبة على وفاق وسلام إلى أن تكاثر العرب فى الصعيد فى القرنين التاليين للفتح العربى ، ثم تجددت المناوشات بين العرب والنوبيين منذ زمن الطولونيين والإخشيد ، فقد استطاع جيش الإخشيد إلحاق الهزيمة بالنوبيين واستولوا على ابريم واستمرت المعارك فيما بعد بين ملوك النوبة والفاطميين[٦٥] .

وحين قدر للفاطميين الاستيلاء على مصر عام ٣٥٨ هجرية لم يدخروا وسعا فى السعى إلى إقامة علاقات طيبة مع بلاد النوبة ودعوة ملكهم جورج إلى الإسلام[٦٦] .

وكان القرن الحادى عشر هو نهاية عصر القوة لملوك النوبة ، إذ ازدادت قوة العرب فى أسوان وبدأت مظاهر الضعف تبدو على بلاد النوبة .

وبعد انتهاء حكم الفاطميين عام ١١٧١ م ساد عهد سلام بين النوبة ومصر باستثناء بعض الاشتباكات بين شمس الدين توران شاه وحكام النوبة ، واستمر الوضع

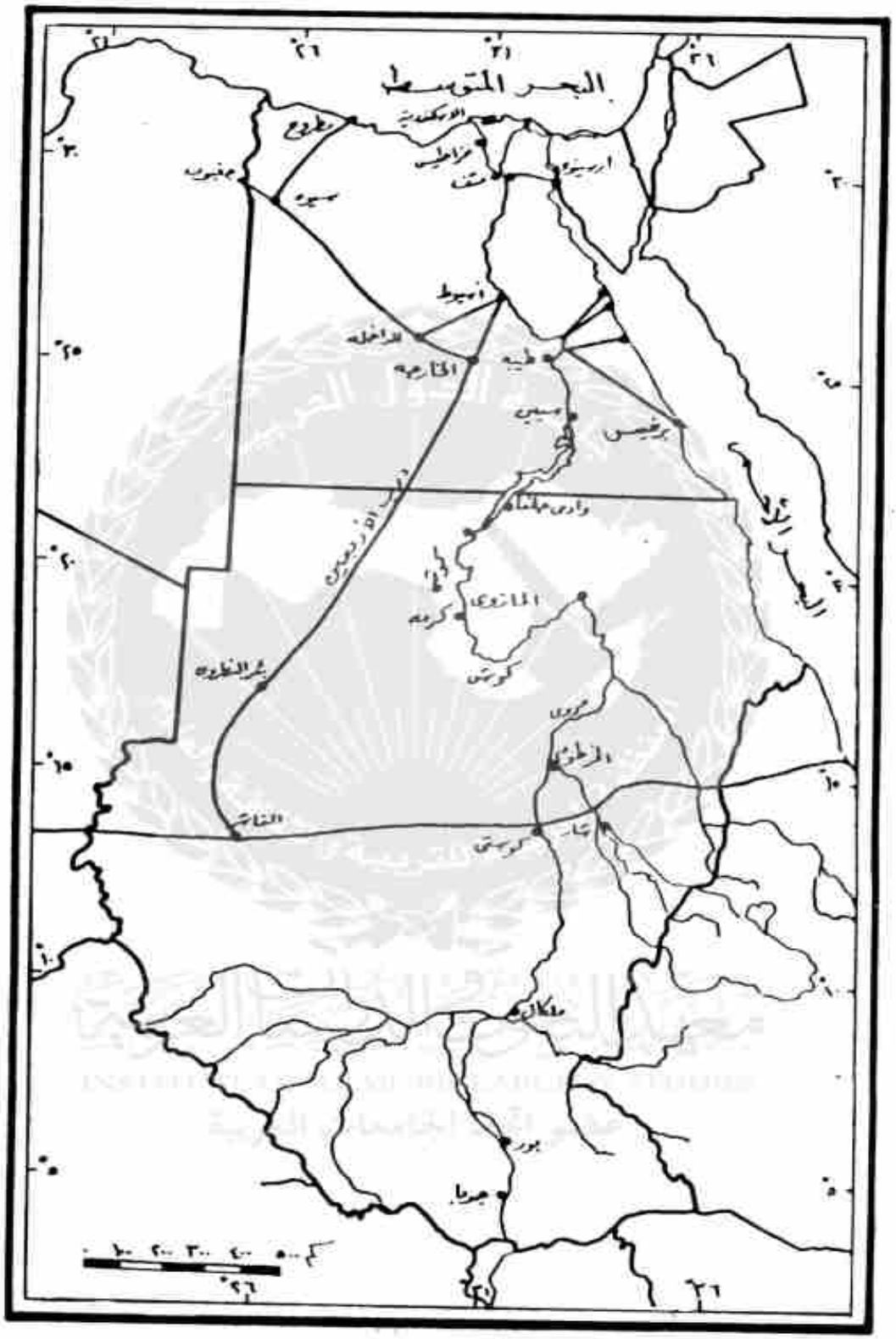

شكل (٣)

التجارة وطرق القوافل فى العصور القديمة فى مصر والسودان

المصدر : محمد عبد الغنى سعودى ، التكامل الطبيعى ، فى كتاب التكامل المصرى السودانى ، القاهرة ، بدون تاريخ

فى حالة عدم استقرار فى عهد قوة المماليك ، حتى أرسل قلاوون حملاته فى أعوام ١٢٨٧م، ١٢٨٩م، حيث كان المماليك يربون أبناء النوبة من الأسرى ، وأن أحدهم هو عبد الله بن شنبو الذى أسلم واختاره السلطان الناصر محمد بن قلاوون ليكون ملكا ، وبذلك ورث العرش أبناء المسلمين فى العهد المملوكى ، بعد أن أرسل السلطان الناصر فى عام ١٣١٥ م حملة إلى دنقلة انتهت بتنصيب عبد الله بن شنبو حكم دنقلة(٦٧) .

وقد تلا هذه الأحداث فترة ظهور كنز الدولة عام ١٣٢٣م ، والذى نودى به ملكا على دنقلة وهو أول ملك عربى ، وبنو كنز من عرب ربيعة صاهروا ملوك النوبة، وبتنصيب كنز الدولة بن شجاع الدين نصر بن فخر الدين مالك بن كنز عمل على انهيار ركن أساسى من نظام الحكم هناك . ولم يعد الشلال الثانى حاجزا يمنع تدفق العرب ، ولم تخلص أوطان النوبة للنوبيين ، وانقطعت الجزية بسبب إسلام الشعوب والملوك وبذلك انتهت المملكة المسيحية فى دنقلة عام ١٣٢٣م وبدأ العرب فى الانتشار حتى بلغوا بحيرة تشاد .

وواضح أن اضمحلال ممالك النوبة المسيحية له أسباب عديدة أهمها التسرب البشرى والثقافى التدريجى من مصر إلى بلاد النوبة وإلى أوطان البجا عقب الفتح العربى ، وازدياد الهجرات العربية التى نقلت معها الدم العربى ، والثقافة الإسلامية منذ منتصف القرن التاسع(٦٨) .

نخلص من ذلك أن النوبة قد تحولت من المسيحية إلى الإسلام فى بطء شديد وبعد صراع عنيف ، أدت فيه القبائل العربية الإسلامية دورا كبيرا فى تغلغل الدين الإسلامى فى هذه البلاد .

أما فيما يتعلق بتوغل العرب فى أراضى البجا فقد جاء عن طريقين هما البحر الأحمر ثم مصر ، وكان توغلهم عنيفا واشتبكوا مع البجا فى حروب كثيرة حتى أخضعوهم وساد الإسلام بينهم وانتشرت اللغة العربية ، وتكون فى القرن الخامس

عشر حلف بين قبيلة العبدلاب الجهينية ومركزهم قرب سبلوكة ، وعمارة دنقس زعيم الفونج فى الجنوب ، وتم بذلك القضاء على مملكة علوة المسيحية فى سوبا وحلت محلها مملكة الفونج الإسلامية وعاصمتها سنار ، وامتدت فى عصر قوتها بين كسلا حتى جبال النوبا . وهؤلاء الفونج حكموا مساحة كبيرة من وسط السودان[٦٩] .

وأهم القبائل العربية التى عبرت مصر إلى السودان هى جذام ولخم وبلى وذلك إبان الفتح الإسلامى لمصر ، أما هجرة الأمويين والعباسيين وقبائل قيس عيلان فكانت بعد ذلك ، والحركة إلى السودان كانت سهلة على طول مجرى النيل ولا يعوقها إلا مقاومة النوبيين وقد تغلبوا عليها بالاختلاط أو الحرب[٧٠] .

وبصفة عامة فقد انتهت المملكة المسيحية فى دنقلة عام ١٣٢٣م وأصبحت لا توجد حدود معلومة بين مصر وجنوبها منذ الربع الأول من القرن الرابع عشر ، ورغم صمود النوبيين أمام المسلمين إلا أنها لم تمنع تسرب المسلمين وثقافتهم إلى بلادهم، حتى أخذت قبائل جهينة وبنى العباس يهاجرون منذ فتح بلاد النوبة ، ونجحوا فى صبغة هذه البلاد بالصبغة العربية الإسلامية . والذى شهده السودان مع الفتح العربى كان إيذانا بانقلاب ثقافى ربط السودان بالعالم العربى والثقافة الإسلامية، كما نزع السودان وأهله من طابع الثقافة الإغريقى ، وظل السودان يتجه فى زعامته الثقافية والروحية إلى مصر ، التى كانت قبلته الشمالية التى يتجه نحوها دائما[٧١] .

فتلك هى مصر التى كانت منفذا للديانة المسيحية إلى بلاد النوبة ، ومنها لسائر أنحاء السودان ، كما كانت كذلك بالنسبة للدين الإسلامى الذى انتشر فى السودان أيضاً عبر بلاد النوبة .

(٤) العلاقات فى العصور الحديثة

[أ] (من العهد العثمانى (١٥١٧) حتى الفتح المصرى للسودان)

أدى زحف الأتراك العثمانيين على مصر ، وهرب المماليك إلى الجنوب أن أرسل الأتراك مجموعة من العساكر عام ١٥٢٠ تحت قيادة حسن قوس فطردوا الجوابرة إلى دنقلة ، ثم أقاموا فى هذه البلاد وظلوا يحكمون البلاد فيما بين الشلال الأول والثالث . كما استنجدت إحدى القبائل التى سكنت أرض المحس بالسلطان سليم بعد فتح مصر ، ليعينها على رد قبيلة الجوابرة التى كانت منتشرة فى النوبة ، فأرسل السلطان سليم حسن قوس واشتبك مع هذه القبائل شمال دنقلة[٧٢] .

ومنذ عام ١٨٢١م أصبح السودان مع مصر إقليما ودولة واحدة ذات حكومة واحدة، ولم يكن دخول المصريين فى القرن التاسع عشر غريبا عن السودان . فقد عرفوهم أيام الفراعنة والعرب ، وظلوا على صلة بهم ، ولم تنقطع الصلة إلا فى فترات تكون فيها مصر فى حالة ركود، لا يمكنها من أن تقدم حضارة ولا موارد مادية أو ثقافية ، ولم يشعر السودان خلال القرون السادس عشر حتى التاسع عشر بأنه غريب عن مصر ، إذ رحب زعماء السودان بالمصريين بعد أن طلبوا منهم التدخل لنشر الأمن[٧٣] .

ومهما قيل عن فتح مصر للسودان منذ عام ١٨٢٠ م ، فهو قد أقام وحدة لم تكن موجودة من قبل ، أى أنه وضع أساسا لتأسيس أمة . وقد سعت مصر طويلا حتى تبعد السودان عن التقسيم الذى حدث فى مناطق عديدة بالقارة الإفريقية إبان القرن التاسع عشر ، وذلك لإيمان المصريين بالرباط العميق الذى يربط بين الدولتين بأصول تمتد فى التاريخ إلى آماد طويلة ، وهى أصول جنسية وجغرافية وثقافية وتاريخية واقتصادية[٧٤] .

ومما لا شك فيه أن محمد على حين فتح السودان عام ١٨٢٠ م عمل على

توحيد أجزائه المتفرقة وبلغت حملاته أعالى النيل ، وأعطى حكم محمد على تلك الأراضى كلها اسم السودان ، فتكونت هذه الوحدة السياسية الكبيرة .

وقد كان للإدارة المصرية جهود كبيرة فى نشر الإسلام وتعميم المدنية ، إلا أن هذه الجهود ما لبثت أن توقفت تحت وطأة الإدارة البريطانية[٧٥] .

وفى عهد محمد على أرسلت مصر العمال والمشايخ لتدريب السودانيين وتعليمهم طرق الزراعة، كما غطت خزانة القاهرة العجز فى إيراد بعض مديريات السودان ، وأنشأت السواقى وحفرت القنوات ، وأجريت تجارب زراعة غلات عديدة منها الكتان والقمح والخضر والموالح والكروم ، إلى جانب الاهتمام بالتعليم[٧٦] وعلى ذلك يمكن القول أن إقامة وحدة وادى النيل واكتشاف منابع النيل ، وتأمين احتياجات مصر المائية لمجابهة التوسع الزراعى ، والدعوة الموجهة لمحمد على من بعض السودانيين ليقوم بغزوه لتخليص الشعب السودانى من ابتزاز حكامه كانت بعض أسباب فتح السودان[٧٧] .

أما الادعاء بأن دوافع محمد على الحقيقية هى اقتصادية استغلالية من أجل البحث عن الذهب ، أو تصفية المماليك الفارين بعد قيام مذبحة القلعة عام ١٨١١م[٧٨] . فإن هذا القول لا يلقى شيوعا من قبل الدارسين على أساس ما يمكن حصره من منافع تحققت للسودان من جراء هذا الفتح دون تحقيق أهداف استغلالية ، إذ إن هذا الفتح غير من وجه السودان المعروف من قبل كممالك وسلطنات ومشايخ متعددة ومستقلة عن بعضها البعض إلى قطر نظمت أحواله وشئونه الإدارية والاقتصادية ، ومن ثم يكون محمد على قد عبر بالسودان من الظلمات إلى النور[٧٩] .

وقد فرض محمد على على حكومته الجديدة فى السودان رقابة صارمة ، وعمل على إنصاف الأهالى من كل اعتداء يقع عليهم من الحكام ، وكان لذلك أكبر الأثر فى استمالة السودانيين له وتأييدهم لحكومته[٨٠] . فقبل حكم محمد على لم يكن

بالسودان حكومة مركزية تهيمن على شئونه وتنظيم أحواله ، بل سيطر على كل منطقة أمير محلى ، ومن ثم يحسب لمحمد على تنظيم شئون الحكم والإدارة فى السودان تنظيما يقوم على أن تكون مصر والسودان دولة واحدة .

وقد أصبح شأن السودان ، شأن أية مديرية فى مصر ، وكان لهذا الاعتبار آثار بعيدة فى تكوين السودان الحديث الذى عبر إلى التقدم والعمران . ومعنى ذلك أن ما أراده محمد على لمصر هو ما أراده للسودان[٨١] .

فقد أنفق محمد على على تعمير السودان بسخاء وعلم أبناءه ، كما سارع فى المضى قدما فى طريق الحضارة[٨٢] .

وتشير الدلائل إلى أن محمد على قد أولى اهتماما برفاهية السودان ، فاهتم بالفقهاء والعلماء وأبدى رغبة حكومته فى تحسين أحوال البلاد ، واستجاب لترميم المساجد القديمة وبناء أعداد جديدة فى دنقلة وكسلا والأبيض وسنار والخرطوم ومروى ، كما قام بتشجيع أبناء السودان على القدوم للدراسة بالأزهر الشريف ، وقد اعتبر محمد على الدولتين بلدا واحدا ، وتوسع فى تطبيق مبدأ الاكتفاء الذاتى لتبادل الفائض بين مصر والسودان ، كما قام بتنمية موارد السودان ، خاصة الزراعية حتى عم الرخاء وتحسنت أحوال سكانه ، وأقبلوا على العمل والإنتاج[٨٣] .

وقد قام خورشيد باشا «١٨٣٦ م» بمجهودات كبيرة من أجل بناء المساكن لأول مرة من الطوب فى الخرطوم لتكتمل كل مقومات الحضارة الحديثة فى السودان ، من توحيد دولة ، وتأسيس حكومة منظمة ، وبسط الأمن ، وتأسيس مدينة الخرطوم ، وإقامة المبانى العامة والحدائق باستخدام الطوب المجفف كبديل للقش وأعواد الشجر .

وقد جلب جعفر مظهر باشا الذى حكم السودان (١٨٦٦) البنائين والنجارين والحدادين من مصر لتعليم السودانيين فنون العمارة وتشييد المدارس والمحاكم ، كما أن الفضل فى تأسيس مدينة كسلا ، إنما يرجع إلى جهود المصريين فى عهد أحمد

باشا أبو ودان «١٨٣٩ – ١٨٤٤م». وافتتحت مصر أول مدرسة نظامية فى السودان عام «١٨٥٣م»، على نسق المدارس المصرية ، وأعقب ذلك افتتاح خمس مدارس فى مديريات مختلفة ، فضلا عن مدارس طبية ، ومدارس التلغراف ، كما أرسلت مصر النقود والحبوب لتفريج ضائقة أصابت السودان على أثر قلة الأمطار كما حدث عام ١٨٦٥[٨٤] .

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى إدخال المصريين زراعة القطن فى عهد أحمد ممتاز باشا منذ عام ١٨٧١م، حتى أنه أطلق على القطن اسم «ممتاز» نظرا لجهود هذا الرجل فى سبيل نشر زراعته، كما اهتم المصريون بإصلاح وتعبيد الطرق ، وشئون البريد فى المدن الهامة ، ومد خطوط التلغراف بين مختلف جهات السودان وبين مصر منذ عام ١٨٦٣م[٨٥] .

ويرى البعض أن محمد على الذى استهوته مناطق ضفاف النيل الأزرق والأبيض، وكان هدفه الرئيسى الذهب ، فلاشك جاء هدفه نبيلا وصادقا فى تنظيم التجارة وأمور الحكم ، وإدخال مظاهر الحضارة حتى مناطق أواسط قبائل الزنوج[٨٦] .

وهنا نتساءل ، هل بعد ذلك يمكن أن يسمى ذلك باستعمار مصر للسودان ، أو استغلال المصريين للسودانيين . إن هذه الأحداث تبرز أن السودان كان مجالا فسيحا متسعا ، أبرز فيه المصريون كثيرا من المهارات . بغرض تحسين أحواله والنهوض به .

[ب] العلاقات التاريخية منذ الاحتلال البريطانى حتى الاستقلال :

يمثل النصف الثانى من القرن ١٩ أحلك الفترات فى تاريخ مصر والسودان ، حيث اتخذت إنجلترا من مصر والسودان ميدانا لاستغلال الدولتين من خلال رجالاتها الذين ألحقهم الخديو إسماعيل بخدمته ، فهذا هو غوردون الذى عزلته مصر بعد أن أدركت خداعه وسوء أعماله قد عاد مرة أخرى إلى السودان عام ١٨٧٧م ، بسبب ضغوط بريطانيا على الخديو إسماعيل الذى غرق فى الديون فى ذلك الحين . وفى

عودة غوردون الثانية كان أشد قوة وعزما على تحقيق مطامع الرجل الأبيض[٨٧] .

وقد اتخذ غوردون من سياسة شدة القمع أسلوبا له ، وسرت بريطانيا لذلك ، فأخذ يعمل لصالح دولته ، حتى أصبح هدف سياسته إثارة السودانيين ضد المصريين . وبعد احتلال إنجلترا لمصر والقضاء على الثورة العرابية عام ١٨٨٢م، أشارت إنجلترا على الخديو توفيق والحكومة المصرية بضرورة إخلاء السودان فأبى شريف باشا رئيس الوزراء ، ووقف وقفته المشرفة ، مفضلا ترك الحكم على ترك السودان ، حتى استقالت حكومته عام ١٨٨٤ م .

وبحلول ١٩ يناير عام ١٨٩٩ ، أصبح السودان من الوجهة الاسمية إدارة ثنائية تخضع لبريطانيا ومصر ، بينما كانت الإدارة فى الواقع للحاكم العام ومجلس مستشاريه وأغلب حكام المديريات من ضباط الجيش البريطانى . واقتصر دور مصر فى الحكم على وظيفة إمداد وسد العجز السنوى فى ميزانية السودان .

وقد كشف غوردون عن سياسته فى الرسالة التى بعث بها إلى جريدة الكتشف بميلان «يجب العمل على فصل بلاد السودان التى لم تنتشر فيها العروبة عن تلك التى وصلتها اللغة العربية ، أو التى يهيمن عليها العرب ، وأن تجمع تحت إدارة واحدة مستقلة أراضى بحر الغزال ، ومديرية خط الاستواء»[٨٨] ، وبذلك استغل الإنجليز كل فرصة لقطع الصلة بين مصر والسودان ، فأعدوا جيشا من مصر وضعوا على رأسه كتشنر لدخول السودان ، مختفين تحت اسم مصر .

ومن هذا المنطلق طرأ على ذهن كرومر أن يكون السودان إنجليزيا مصريا ، وتمخض ذلك عن النظام الذى سماه كرومر الدولة المولدة Hybird state، والتى طبقت تحت اسم الحكم الثنائى فى عام ١٨٩٩ ، حتى ظهر بين مصر والسودان ولأول مرة فى تاريخ الحدود والدول ، حد بين دولتين فى منطقة واحدة منذ عام ١٨٩٩م[٨٩] .

وعلى ذلك فإن بلاد السودان التى خضعت منذ إخماد الثورة المهدية فى عام ١٨٩٩م للحكم الإنجليزى المصرى ، مارست فيه بريطانيا السيطرة الفعلية على مجريات الأمور السياسية والإدارية بالبلاد حتى عام ١٩٥٦م . ويشير ذلك إلى أن الحكم المصرى فى السودان لم يكن سوى اسم فقط ، لأن النفوذ المصرى كان قاصرا على الاهتمام بالتحكم فى مياه النيل ، إذ أصبح توجيه السودان نحو الشرق توجيها استعماريا فرضته إنجلترا لتقليل الروابط التى توجد بين شطرى الوادى ، بالرغم من أن التوجيه الجغرافى الصحيح للسودان نحو الشمال لا نحو الشرق[٩٠] .

وفى داخل السودان نفسه انتهجت إنجلترا سياسة الفرقة والشتات بين سكان الشمال والجنوب ، فقد أعدوا الجنوب إعداد خاصا ليكونوا أعداء لإخوانهم فى الشمال ، فقامت بمنع سكان الشمال من الإقامة فى الجنوب ، ومد أهالى الجنوب بالإعانات من أجل فتح مدارس الإرساليات[٩١] .

ويستدل البعض فى كثير من الدراسات على إبراز دور إنجلترا فى فصل مصر عن السودان بقضية الحدود الفاصلة بين الأراضى المصرية والسودانية ، التى لا يمكن أن تعبر عن أساس واحد صحيح من أسس الحدود المعروفة ، فهى حدود صورية فى منطقة تمثل امتدادا طبيعيا حضاريا ، وقد ورد ذلك فى كتابات الإنجليز أنفسهم ، فى بعض المقالات التى تناولت الحدود المصرية السودانية منذ عام ١٩١٤ م .

فقد ذكر كرابيت Crabites فى كتابه «الفوز بالسودان»[٩٢] عبارة ذكرها كيرزون «Curzon» فى مجلس اللوردات البريطانى عام ١٩٢٤ «أن السودان كان يمكن أن يكون فى حالة إفلاس لو لم يسعفه تدفق الأموال المصرية ، وإذا ذكرتم أن مصر ليس لها صلة بالسودان سوى صلة مياه النيل ، وتفقد مصر حقها فى إدارة السودان ، فإن السودان لم يكن فى مقدوره أن يتقدم ولا أن يصل إلى ما وصل إليه» ، هذا على الرغم من تعصب كرابيت لوطنه .

كما ذكر سلجمان أنه حيث توجد الحدود المصرية السودانية ، لا نجد أى مميز جنسى شمال وجنوب خط الحدود ، وهى حدود لا تستند على أساس طبيعى أو بشرى ، فالتغير الجنسى والجغرافى لا وجود له فى بلاد النوبة ولا فيما جاورها من مناطق ، حيث يعيش النوبيون فى أقصى جنوب مصر وشمال السودان ، حتى أصبحت الحدود المصرية السودانية تقسم أراضى القبيلة الواحدة بمراعيها وآبارها وأراضيها الزراعية ، فتترك جزءا منها فى مصر ، وتترك الجزء الآخر داخل حدود السودان[٩٣] .

وثمة أساليب عديدة اتبعها المصريون من أجل ترغيب السودانيين فى التعليم ، شأن الوضع فى مصر ، من خلال حث الأهالى على إرسال أبنائهم للمدارس . وقد كان لذلك أثر بالغ فى نمو الوعى القومى بين السودانيين ، وفى تنشئة طبقة مثقفة تأثرت بالحركة الوطنية فى مصر وتطوراتها . وبرزت هذه القوى المثقفة حين نجحت فى تأسيس نادى الخريجين فى أم درمان عام ١٩١٨م، وفكرة مؤتمر الخريجين هى التى مثلت بداية الحركة الوطنية الحقيقية فى السودان . بالإضافة إلى دور الصحافة المصرية المؤثرة فى إصدار صحف ناجحة بواسطة مثقفى السودان ، والتى أثرت فيما بعد فى التثقيف والتوجيه القومى[٩٤] .

وبعد قيام ثورة ١٩١٩ بدأت تطلعات المصريين لإثبات دورهم وتدعيم مكانتهم فى إدارة السودان ، الذى أصبح مجالا للصراع بين المصريين والإنجليز ، وواكب ذلك بروز الدور الوطنى السودانى مما أرق بريطانيا ، وحين وقع حادث اغتيال السير لى ستاك فى نوفمبر عام ١٩٢٤ ، اتخذت إنجلترا مجموعة من الإجراءات • لم تكن ناتجة عن هذا الحادث – إنما جاءت تبعا لسياسة إنجلترا الموضوعة والمخططة منذ فترة طويلة ، والرامية إلى جعل السودان مستعمرة بريطانية من الناحية الواقعية ، وبالتالى طردت الجيش المصرى ، وأصبح السودان تحت الإدارة البريطانية ، بعد إجبار المصريين على الرحيل عام ١٩٢٤ ، وتحقق لإنجلترا الحصول على القطن اللازم لصناعة

النسيج ، كما تم لها فصل الشمال عن الجنوب وافتتحت مدارس التبشير المسيحى لتعليم أهالى الجنوب[٩٥] .

وقد خلق فصل الشمال عن الجنوب النظرية الزنجية فى مواجهة العنصرية العربية، وهذه أفكار راجت فى إطار السياسة الاستعمارية لبريطانيا ، التى تمخض عنها خلق شخصية للجنوب منفصله عن الشمال ، وقد دعمه أكثر إصدار قانون المناطق المغلقة ، الذى منع انتقال القبائل العربية إلى الجنوب ، أو بالعكس إلا بتصريح خاص ، كما تم ترحيل كل العرب الذين استقروا فى بعض مراكز الجنوب وتبع ذلك الاستغناء عن الموظفين والإداريين والمدرسين من أهل الشمال والذين وفدوا إلى بعض جهات الجنوب[٩٦] .

وبهذا الشكل نجحت بريطانيا فى احتفاظها بالسودان منفردة ، كى تخول لها سلطة التأثير الفعال فى السياسة المصرية ، عن طريق السيطرة الكاملة على منابع النيل الذى يمثل شريان الحياة والبقاء والرخاء لمصر[٩٧] .

ويرى البعض أن الفوارق فى اللغة العربية والحضارة كانت ستقل حدتها بين الشمال والجنوب لو ظل الحكم فى السودان مصريا خالصا ، إلا أن السودان الجنوبى قد مثل ورقة هامة لعبت بها بريطانيا فى نزاعها مع مصر عن مستقبل السودان السياسى ، حتى أصبح رجل السودان الشمالى يحصل على إذن السفر إلى بريطانيا فى دقائق بينما حرم عليه السفر إلى السودان الجنوبى ، الذى أصبح فى عهد الإدارة البريطانية منطقة محرمة أو مغلقة[٩٨] .

وقد ظلت مصر معزولة عن القيام بأى دور فى شئون السودان ، باستثناء بعض المحاولات فى أعوام ١٩٣٥/٣٤ من أجل تنشيط العلاقات الاقتصادية مع السودان فى مجالات الزراعة والتجارة وإن كان ذلك لا ينفى أن مصر اعتبرت من الناحية الرسمية شريكا لبريطانيا فى إدارة السودان فى حين أن الواقع يشير إلى أن مشاركة مصر كانت

مصدرا للغرم فى الوقت الذى كان فيه الغنم من نصيب إنجلترا[٩٩] .

وبصفة عامة فإن الدبلوماسية البريطانية قد خلقت لها دورا خاصا منحها فى النهاية حق الادعاء بتقرير مصير السودان ، إلى حد جعلها استطاعت الانفراد بإداراته من الناحية الفعلية[١٠٠] ، وهذا يشير إلى أن مصر غير مسئولة فى هذه الفترات عما أصاب السودان من أضرار ، فأثر الاستعمار الإنجليزى واضح فى فصل الدولتين ، ووجود رسوم جمركية ، وإقامة حدود إدارية ، وهى أشياء فى غير حاجة إلى تعليق .

وقد حاولت إنجلترا عدة مرات منح مصر استقلالها ، على أن تأخذ السودان ثمنا لذلك ، فأصرت مصر على رفض هذا العرض فى كل مرة مضحية باستقلالها التام فى سبيل السودان ، وهو الأمر الذى لو قبلته مصر لظل السودان مستعمرة بريطانية أو على الأقل عضوا فى الكومنولث البريطانى[١٠١] .

تلك هى مصر التى أعطت السودان حق اختيار وضعه السياسى فى اتفاقية عام ١٩٥٣ ، بالاستقلال أو الاتحاد مع مصر ، وبحلول عام ١٩٥٦ أصبح السودان دولة تامة السيادة ، وعضوا فى المنظمات العربية والدولية ، وبهذا تكون مصر حفظت للسودان وحدته وقاومت تقسيمه . ومن هنا يمكن القول بأن السودان بمساحته الحالية ثمرة من ثمرات إخلاص مصر ، فلولا ارتباط تاريخ السودان بمصر فى النصف الأخير من القرن ١٩ ، والنصف الأول من القرن العشرين لكان مصير السودان ، مصير جهات مثل كينيا وأوغندة . ولانفرد به المستعمر وعمل على تأخره[١٠٢] .

وتجدر الإشارة إلى أن حكومة الثورة فى مصر عالجت موضوع السودان على أساس حقه فى التشاور وتقرير المصير ، بخلاف السياسة السابقة التى كانت تظهر أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر .

وثمة بعض آراء تشير إلى أن اقتراب الميرغنى من المهدى ليس هدفه قيام حزب أو

جبهة لكنه يهدف إلى استقلال السودان بعيدا عن أية قوة خارجية بما فى ذلك مصر، التى كان يسيطر عليها رجال ثورتها ، مما قد يعمل على ضعف مكانة السيدين، بقدر لا يجعل لهما المكانة والقول الفصل فى شئون السودان ، هذا إلى جانب أن استقالة محمد نجيب وحدوث بعض الانقسامات منذ فبراير عام ١٩٥٤ ، أثار قلق الكثيرين فى السودان ، مما أدى إلى إضعاف الجناح المنادى بالوحدة مع مصر – الوطنى الاتحادى – لذا انتهى الأمر بالتصويت داخل البرلمان السودانى بقيام جمهورية السودان المستقلة فى أول يناير عام ١٩٥٦[١٠٣] .

مما سبق يمكن الوقوف على عدة نقاط أهمها ما يلى :

(١) أن الجوار والاعتماد على نهر واحد ، قد فرض مزيدا من العلاقات الودية بين الدولتين ، وهنا تكون البيئة قد تحكمت فى طرق معيشة المصريين والسودانيين بل فى تفكيرهم ومصيرهم ، وتمخض عن ذلك اتفاقية تنظيم استغلال مياه نهر النيل فى ٧ مايو عام ١٩٢٩ ، واتفاقية أخرى لهذا الغرض عام ١٩٥٩ . وهو الأمر الذى يشير إلى صورة الارتباط والتعاون المتلازمين . كذلك عندما شرعت مصر فى بناء السد العالى قامت بالتنسيق مع السودان ، الذى كان سد الروصيرص على النيل الأزرق ضمن مشروعاته ، ثم الاتفاق الذى مازال قائما على مشروع قناة جونجلى وبعض المشروعات الأخرى التى تؤدى فى النهاية إلى توفير ١٨ مليار م^{٣} من المياه تقسم مناصفة بين الدولتين[١٠٤] .

(٢) لا تزال الكثير من الكوادر السودانية المؤهلة تدين بخبراتها للجهود المصرية فى مختلف الميادين ، منذ أن أنشأت جامعة القاهرة فرعا لها بالخوطوم عام ١٩٥٥ ، يسير إلى جانب جامعة السودان لخلق نهضة سودانية حديثة ، إيمانا من مصر بدورها فى دولة أخرى تعيش معها مصيرا مشتركا .

(٣) الإساءة إن وجدت يوما فى التاريخ ، إنما جاءت من جراء التدخلات الاستعمارية – انجلترا – وهو عنصر أجنبى سيطر على مصر أيضا ، حيث

صاحب احتلال مصر احتلال السودان ، وعندما استقلت مصر استقل السودان ، مما يفند أى زعم يشير إلى أن قاسما ولو كان صغيرا من التاريخ المصرى السودانى المشترك فى غير صالح التكامل . أو أن التكامل قد أصبح مستحيلا ، فليس بين مصر والسودان ما كان بين العدوين ألمانيا وفرنسا ، كدول وقعت بينهما حرب عنيفة ، واستطاعت السوق الأوربية المشتركة تقريب وجهات النظر بينهما ، حتى بلغت تعاونا مشتركا .

(٤) الروابط التى تربط بين مصر والسودان وثيقة لا مثيل لها بين دولتين وإن أصابتها مؤثرات تضعفها فهى مؤثرات خارجية مؤقتة ، لا تضعفها إلا إلى حين ، وتغلب عليها نواحى الاتصال المختلفة منذ العهود القديمة ، وتدور كل دولة فى فلك الأخرى . ورغم وجود هذه الفترات القصيرة التى يشوبها الاضطراب بين الحين والآخر نجد أن علاقة مصر بالسودان هى الأكثر خصوصية وتميزا على السطح ، رغم ما يصيب هذه العلاقة من بذور الحساسية التى زرعها المستعمر الإنجليزى وجرت تغذيتها فى الشعب السودانى طيلة العهود السابقة تجاه ما يسمى بالاحتلال المصرى الإنجليزى للسودان منذ عام ١٨٩٩ والذى كان ثنائيا بالاسم وإنجليزيا فى الواقع[١٠٥] .

(٥) تندرج العلاقات المصرية السودانية صعودا وهبوطا إلا أنها تظل الأكثر تميزا ، الأشد عمقا على الساحة العربية ، إذ يمثل السودان الإطار الأمنى الذى يؤدى دور تأمين تدفق مياه النيل ، وتأمين الحدود الجنوبية لمصر ، ومن ثم فإن مصر والسودان يكونان كتلة استراتيجية واحدة تلاحم فيها شعبان عبر التزاوج والمصاهرة والحضارة واللغة والدين والموقع والمصالح المشتركة .

(٦) إذا كان للسياسة منطقها الحديث عن الوحدة ، فإن للطبيعة والتاريخ منطقهما الذى يقوم على دراسة الحقائق والوقائع مجردة ، فنهر النيل هو أيسر وأنجح العوامل فى إقناع من بيدهم تصريف شئون السياسة ، لتنسيق سياستهم مع ما تقتضيه طبيعة الأشياء .

فوحدة وادى النيل أمر طبيعى ، وظاهرة بشرية لها مقوماتها الجغرافية والتاريخية ، فقد برزت هذه الوحدة وتمكنت أسبابها خلال أعصر التاريخ ، وإن كانت لم تتخذ صفة الوحدة السياسية فى كل العصور[١٠٦] .

(٧) وهناك ميزة هامة على جانب كبير من الأهمية أكسبها الموقع الجغرافى لكلا البلدين نتيجة توسط هذا الموقع بين النطاقات المدارية الحارة جنوبا ومدخلا لقلب القارة الإفريقية عبر السودان ، وبين النطاقات المعتدلة شمالا ومدخلا يحقق الاتصال على المستوى الأسيوى والأوربى .

* * *

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

الهوامش

(١) عباس عمار ، **أثر الطبيعة فى تكوين الأصول الجنسية لسكان النيل** ، فى كتاب وحدة وادى النيل ، ط ١ ، القاهرة ، مطبعة التوكل ، ١٩٤٧ ، ص ٨٧ .

(٢) يسرى الجوهرى، **إفريقية الإسلامية** ، ط ١ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٠ ، ص ٦٢ .

(٣) محمد محمد الصياد ، محمد عبد الغنى سعودى ، **السودان دراسة فى الوضع الطبيعى والكيان البشرى والبناء الاقتصادى** ، ط ١ القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٦٦ ، ص ص ١١ – ١٤ .

(٤) محمد متولى ، **الجغرافية السياسية** ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ص ١٠٩ – ١١٠ .

(٥) محمد صفى الدين أبو العز ، **مورفولوجية الأراضى المصرية** ، ط ٢ ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧ ، ص ١ .

(٦) محمد عبد الغنى سعودى ، **إفريقية دراسة فى شخصية القارة وشخصية الأقاليم** ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٨٣ ، ص ٤٤٣ .

(٧) محمد عبد الغنى سعودى ، **التكامل الطبيعى** ، فى كتاب التكامل المصرى السودانى ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ١٠ .

(٨) إبراهيم أحمد زرقانة ، **الجغرافية البشرية لحوض النيل** ، القاهرة ، المطبعة النموذجية ، بدون تاريخ ، ص ١٣١ .

(٩) فليب رفلة ، **العلاقات التاريخية والاقتصادية بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان** ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ١٩٦٥ ، ص ١٧٦ .

(١٠) محمد عبد الغنى سعودى ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(١١) فليب رفلة ، المرجع السابق ، ص ١٧٧ .

(١٢) جميل بهجت ، **أغراض الإنجليز من فصل شطرى الوادى** ، فى كتاب وحدة وادى النيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٨ .

(١٣) محمد عبد الغنى سعودى ، **السودان** ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ١٩٨٥ ، ص ع .

(١٤) سليمان حزين ، **الأسس الطبيعية لوحدة وادى النيل** ، فى كتاب وحدة وادى النيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .

(١٥) عباس عمار ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨١ – ٨٤ .

(١٦) محمد عبد الغنى سعودى ، المرجع السابق ، ص هـ .

(١٧) فليب رفلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٧ .

(١٨) محمد عبد الغنى سعودى ، إفريقيا ، المرجع السابق ، ص ص ٢٥١ – ٢٥٢ .

(١٩) عباس عمار ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٦ .

(٢٠) يسرى الجوهرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢ .

(٢١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، **الموارد المائية وإمكانية التوسع الزراعى فى مصر**، القاهرة ، ١٩٨٧ ص ٤٦ .

(٢٢) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٧ .

(٢٣) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

(٢٤) محمد عبد الغنى سعودى ، **السودان** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٥٧ – ٢٦٥ .

(٢٥) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٥ .

(٢٦) محمد عبد الغنى سعودى ، **السودان** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٤٢ – ٣٦٦ .

(٢٧) محمد عوض محمد ، **السودان الشمالى سكانه وقبائله** ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ١٦٠ .

(٢٨) عبد العزيز كامل ، **فى أرض النيل** ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ص ٧ – ١٩٤ .

(٢٩) عبد العزيز كامل ، **فى أرض النيل** ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ص ٧ – ١٩٤ .

(٣٠) أحمد على إسماعيل ، **دراسات فى سكان مصر** ، القاهرة ، دار الهنا للطباعة ، ١٩٨٠ ، ص ٧٣ .

(٣١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، **الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٥٢ – ١٩٨٨** ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ص ١٠ – ١١ .

(٣٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء . **الموارد المائية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .

(٣٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء . **الموارد المائية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٣ .

(٣٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء . **الموارد المائية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٤ .

(٣٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء . **الموارد المائية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٦ .

(٣٦) معهد التخطيط القومى ، **التنمية الزراعية فى مصر** ، ماضيها وحاضرها ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٩ .

(٣٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء . **الموارد المائية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٤ .

(٣٨) كمال الجنزورى ، **تجارب تخطيطية فى بعض الأقطار العربية** ، القاهرة مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨ ، ص ٦٧ .

(٣٩) كمال على محمد ، **تنمية الموارد المائية فى السودان** ، الخرطوم ، وزارة الرى والطاقة الكهربائية المائية ، ١٩٧٥ ، ص ص ٧ – ٨ .

(٤٠) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، **الموادر المائية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٣ .

(٤١) محمد محمود الصياد ، محمد عبد الغنى سعودى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٤ .

(٤٢) احمد على اسماعيل ، أمال إسماعيل شاور ،**إفريقيا المعاصرة ، البيئة والإنسان والتحدى** ، القاهرة ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٩ ، ص ٢٠١ .

(٤٣) عثمان إبراهيم السيد ، **الاقتصاد السودانى** ، الرياض ، مطابع النهضة ، ١٩٨١ ، ص ٩٨ .

(٤٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، **الموارد المائية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨ –٩ .

(٤٥) عثمان إبراهيم السيد ، المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٤٦) محمد محمود الصياد ، محمد عبد الغنى سعودى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٢ .

(٤٧) يسرى الجوهرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٣ .

(٤٨) على إبراهيم عبده ، **التكامل التاريخى** ، فى كتاب التكامل المصرى السودانى ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٧ – ٦٨ .

(٤٩) ألان مورهيد ، **النيل الأبيض** ، ترجمة محمود بدر الدين ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ ، ص٩ .

(٥٠) فليب رفلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٤ .

(٥١) فليب رفلة ، المرجع السابق ، ص ص ٩٥ – ١٠٢ .

(٥٢) فليب رفلة ، المرجع السابق ، ص ص ١٠٣ – ١٢٤ .

(٥٣) إبراهيم نصحى ، **العلاقات بين مصر والسودان فى العصور القديمة** ، فى كتاب وحدة وادى النيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥ .

(٥٤) إبراهيم نصحى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٦ – ٣٧ .

(٥٥) سليمان حزين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .

(٥٦) شوقى الجمل ، **تاريخ سودان وادى النيل** ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ص ٢٠١– ٢٠٢ .

(٥٧) شوقى الجمل ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٥٨) فليب رفلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٢٩ – ١٣١ .

(٥٩) أصبحت المسيحية ديانة رسمية فى الإمبراطورية الرومانية فى عهد قسطنطين (٣١٣م – ٣٣٧م) .

(٦٠) فليب رفلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١١٧ – ١١٨ .

(٦١) إبراهيم أحمد العدوى ، **مكانة السودان فى العالم العربى** ، الخرطوم ، مطبعة مصر ، ١٩٥٦ ، ص ١٥ .

(٦٢) إبراهيم أحمد العدوى ، المرجع السابق ، ص ص١٦ – ١٧ .

(٦٣) فليب رفلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١ .

(٦٤) سر الختم عثمان ، **العلاقات بين مصر والسودان فى العصور الوسطى** ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ص ١٦٧ – ١٧٣ .

(٦٥) فليب رفلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٣٧ – ١٣٩ .

(٦٦) سر الختم عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٣ .

(٦٧) فليب رفلة ، مرجع سبق ذكره ، ١٤٠ .

(٦٨) فليب رفلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٤٠ – ١٤١ .

(٦٩) محمد محمود الصياد ، محمد عبد الغنى سعودى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٣ .

(٧٠) فليب رفلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣ .

(٧١) يسرى الجوهرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤ .

(٧٢) فليب رفلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٤٧ – ١٤٨ .

(٧٣) فليب رفلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٢ .

(٧٤) فليب رفلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٣ .

(٧٥) شوقى الجمل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٣ .

(٧٦) فليب رفلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧ .

(٧٧) محمد فؤاد شكرى ، **الحكم المصرى فى السودان** ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ١٦ .

(٧٨) محمد الأمين سعيد ، **سياسة محمد على فى السودان من ١٨٢٥ - ١٨٤٩** ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب - قسم التاريخ ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٤ .

(٧٩) محمد شفيق غربيال ، **محمد على الكبير** ، القاهرة ، ١٩٤٤ ، ص ١٣١ .

(٨٠) جميل بهجت ، **العلاقات بين مصر والسودان فى الأزمنة الحديثة** ، فى كتاب وحدة وادى النيل ، مرجع سبق ذكره ص ٦١ .

(٨١) جميل بهجت ، المرجع السابق ، ص ٥٩ .

(٨٢) إبراهيم نصحى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨ .

(٨٣) جميل بهجت ، المرجع السابق ، ص ص ٦٠ - ٦١ .

(٨٤) على إبراهيم عبده ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٠ - ٩٠ .

(٨٥) على إبراهيم عبده ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩٠ - ٩٢ .

(٨٦) **Anglo Egyptian and Sudan**, london 1905 , P . 231 .

(٨٧) على إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣ .

(٨٨) على ابراهيم عبده ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٤ -١١٢ .

(٨٩) فليب رفلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٥ .

(٩٠) يسرى الجوهرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٨ .

(٩١) إبراهيم أحمد العدوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩ .

(٩٢) فليب رفلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٥٧ - ١٦٠ .

(٩٣) عباس عمار ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٩ .

(٩٤) شوقى عطا الله الجمل ، **التكامل فى المجال الثقافى فى كتاب التكامل المصرى السودانى** ، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٠٨ - ٢١٠ .

(٩٥) ذكى البحيرى ، **التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان** ، القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٨٧ ، ص ص ١٣ - ١٤ .

(٩٦) ذكى البحيرى ، المرجع السابق ، ص ٣٥٢ .

(٩٧) جميل بهجت ، **العلاقات بين مصر والسودان فى الأزمنة الحديثة** ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٩ .

(٩٨) إبراهيم أحمد رزقانة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٦ .

(٩٩) ذكى البحيرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦ .

(١٠٠) إبراهيم شحاته حسن ، **السياسة البريطانية فى السودان وأثرها على العلاقات المصرية السودانية** ، ١٨٩٩ – ١٩١٤ ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٢ .

(١٠١) إبراهيم أحمد زرقانة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٨ .

(١٠٢) إبراهيم أحمد رزقانة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٩ .

(١٠٣) ذكى البحيرى سبق ذكره ، ص ص ٥١٤ – ٥١٦ .

(١٠٤) محمد عبد الغنى سعودى ، **التكامل الطبيعى** ، فى كتاب التكامل المصرى السودانى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠ .

(١٠٥) عبد الله عثمان الخليفة ، **جذور وأبعاد مشكلة جنوب السودان** ، القاهرة ، معهد مدفعية القوات المسلحة ، جناح الدراسات العليا أكتوبر ، ١٩٨٤ ، ص ٥ .

(١٠٦) سليمان حزين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١ .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE LA RECHERCHE ET DES ETUDES ARABES
عضو اتحاد الجامعات العربية